

بوقلمون السودان لهذا العصر

البرهان

المواصفات والقوانين
معاً لحماية المستهلك

الحرارة في السودان ضد العمل والصحة



حقائق حول
الهندسة الوراثية

برومات البوتاسيوم
أقصر طريق إلى تورم الكبد



العدد الثاني يوليو 2002 م - سعر النسخة (400) دينار سوداني

بحمد الله يصدر العدد الثاني من مجلة التقبيس وقد وجدنا ترحيباً وفهماماً لدورها العلمي والتحريري ورسالتها تجاه المجتمع العربي ومع كل الأجهزة التي تقوم بدور فعال مع المستهلك. انه ليس علينا حقاً أن تمر الذكرى السنوية للاحتفال بالثورة التي

استجابت وتتجزأ انحيازاً للمواطن في كل الواقع والاتجاهات وحققت وما زالت ثورة الإنقاذ تحقق الكثير من الإنجازات وتحل القضايا والمشكلات حتى يلبس السوداني ثوبه من أرضه ومصنوعه كذلك يأكل غذائه، ومن حق السوداني أن يهمل ويفرح وهو يرى البلاد تقدم على المستويات كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولعل، وبالمناسبة هنا أن نقول أن ثورة الإنقاذ قد قدمت كل أسباب التطور والتقدم لهيئة المواقف والمقاييس، وأصبحت هيئة ذات قانون يسمح أن تقوم بدورها بإيجابية واستقلال من أجل حماية المستهلك، والتنمية، والأوزان والموازين ومراجعة المواقف وغيرها من التعبئة والطروح ورسائل الصادر والوارد وفي كل المجالات من الطعام إلى الدواء مروراً بالكساء

والخداء .

وفي هذا العدد نواصل (النفرد) في المادة التحريرية (المسيوكة) بالأرقام ولغة العلم ابتداء من حوار عن الموازين والمكاييل وعن حماية المستهلك، وتحقيق عن ارتفاع درجات الحرارة، وبرومات البوتاسيوم الذي (ينفع) للغبار، ومن آثاره الضارة (يقتل) .. بالسرطان ١.

إتنا نحيي الإساتذة والمفكرين ونرحب بهم، ولهم الوعد بأن مقاولاتهم تحت النشر ولن نهمل بل ستجد الأولوية القصوى في العدد القادم وما يليه ونأمل أن نتخطى (الشهر) إلى نصف الشهر وذلك لما وجدناه من (حماس إيجابي ورغبة في إضافة العلم وتقديم نور المعرفة). خاتاماً الشكر للله ولكن في جميع أنحاء الدولة والوزارات والهيئات والشركات والمؤسسات والعلماء وكبار الكتاب والمهتمين بال المجالات العلمية والتحريرية وتحديدًا مجلة التقبيس وهي في انطلاقتها الأولى وفي طريقها نحو مقاربة الكمال. إن شاء الله . ولن يكون ذلك إلا بتجويد كل عمل بدقة وجمال .. ومرحباً بالتقبيس فهي منكم

أسرة التحرير

العدد الثاني

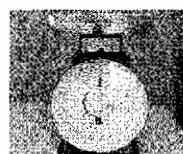
الحلقة آفة
القطن ص. ١٤ - ١٥



برومات البوتاسيوم يسبب
السرطان ص. ١٠ - ١١



حوار حول
إخلال الموازين ص. ١٨ - ١٩ . الحرارة ص. ٢٢ - ٢٦



مع المستهلك ص. ٢٨ - ٢٩



الجينة

داخل المختبر ص. ٣٢ - ٣٣

افتخار واجبه
تقدير أسرة التقبيس على الأعفاء المتباينة التي صادرتها المحكمة العليا يوم ٢٠٠٢ وهي أخطاء ثقق بأنها لم تفت
عليه خطأ: تكريه الكريمة ونفع بالاعتراض بطعن وبينا لصالح الذي بدأ الاتصال به في أغسطس ٢٠٠١ وليس ٢٠٠٢ كما
ورد في الأعلان والاعتراض لمنعه بالناس لصناعة الأدوية
الذي تبلغ مساحته ١٢٠٠٠ متر مربع التي سقطت سراً من الإعلان
فلزم التقبيس حتى يفرضوا

بسم الله الرحمن الرحيم
لواجهة السودان لهذا العصر
(التقبيس) مجلة شهرية علمية تطبيقية
تصدر عن
الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس
رئيس مجلس الإدارة
د. عبد القادر محمد عبد القادر
أمين العام
جبريل عبد الطيف أحمد
مستشار التدريب
عمر إسماعيل عبد الصادق
إسماعيل أدم
مدير التدريب
وداد كعفور
سكرتير التدريب
شيم حسن عبد السلام
 مدير الإصلاح والتسلية
أسامة نور الهادي
تصميم وإخراج فني
محمد أدم الأخضرى
الطبعون
شمس للإنتاج الفني والإعلامي



الكلمة

المواصفات والقوانين

بالرغم من الاختلافات الشكلية بين نظم المواصفات القياسية والنظم القانونية إلا أن هنالك توجهات وأهداف مشتركة بين النظمتين تصب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أحكام التنمية وأحكام التطبيق التي تهدف إلى حماية وترقية رغبات المستهلك قد نجد في كثير من الأحوال أن النظمتين قد عملا معاً في إنسجام تام وبروح بناء يقوى ويكمم بعضهما البعض من منطلق الأرضية المشتركة بينهما والتي قد تكون غائبة عندما كانت تلك النظم أو لوازحها في مرحلة الإعداد والإعتماد.

لاشك أن إستصحاب القوانين للمواصفات القياسية التي تعنى بتأمين وحماية حقوق المستهلك تسهم بيجالية في تطوير وترقية المجالات التي تستهدف تطلعات المستهلك إلى حياة أفضل وبيئة صحية ملائمة وتعزيز مستدام في مجتمع يتواجد فيه المنتج ومقدم الخدمات والمستهلك.

في كثير من الأحوال كانت العموميات هي السمة العامة التي تحكم العلاقة المتشابكة بين المواصفات والقوانين مما أسفر عنه فوائد غير محسوسة للمستهلك . من هنا وضحت أهمية المواصفات في تقديم القوانين التي تصب في صالح المستهلك .

المواصفات القياسية التي تعنى بالمستهلك إن كانت على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي يجب أن تكون مصدراً للقوانين التي يراد لها تنظيم حياة الفرد ، كما يجب أن تشكل بناءً ونبيجاً في المنهج يتوافق مع الجماعات المهنية والحكومات ومؤسسات التنمية المختلفة وجمعيات حماية المستهلكين وحماية البيئة وغيرهم في الذي يؤمن الحقوق والواجبات ويدفع لتأسيس قاعدة وثقة والتزام يمكن أن تشكل المركبات الأساسية للقوانين التي لها علاقة مباشرة مع المستهلكين .

إن من شأن المواصفات دعم القانون وتقويته خصوصاً مع الصحوة العالية التي أوجدها المواصفات على كافة المستويات ، مثل المواصفة العالمية الخاصة ببطاقات البيئة فتجد أن معظم القوانين تحتوي على بنود عامة تنص على معلومات عامة وتفقد التفاصيل الدقيقة التي تسهم في وقف تردي المستوى البيئي . في ظل ضبابية الترابط بين القوانين والمواصفات بدأ يتشكل لدى المنتج والبائع والمشتري عدم وضوح ما هو مطلوب حقيقة وبالتالي إختلط الأمر على المستهلك الذي عادةً ما يكون الضحية الأولى . لقد بدأ بعض القوانين في بعض الدول تتخذ من هذه المواصفة العالمية سبيلاً للحفاظ على البيئة وانسياب التجارة مما أوجد قناعة بأهمية التكامل بين النظمتين بل أسلهم هذا التقارب في تحريك

تجارة السلع والخدمات على مستوى السوق العالمي وتحفز عدد من المؤسسات القومية المعنية على تقوية هذا التقارب . إن المواصفات التي تخدم المستهلك يمكن أن تسهم بصورة مباشرة في تأسيس قواعد ونظم تسهم بقدر وافر في وضع القوانين التي تجعل من تلك المواصفة أداة تقويم وتنمية . فعلى سبيل المثال توجد على المستوى العالمي مواصفات تعنى بمشاكل التبيئة والتقليف والتداول والتي يتعامل معها المستهلك بصورة شبه يومية ولكن بالمقابل لم يتم التوافق بين المواصفة والقانون مما أوجد ثغرات واضحة عندما يصل الأمر إلى الجهات القانونية . يساعد الترابط القانوني - المواصفاتي مثل هذه المواصفة في خلق ثقة بين المنتج ومقدم الخدمات والمستهلك ويسهل على الجهة العدلية توفير المعلومة التي تساعد في إصدار الحكم العادل . وفي السودان يلاحظ أن القوانين لم تستصحب المواصفات

القياسية خصوصاً تلك التي تخص جمهور المستهلكين وحتى إن وجدت فإنها لا تدخل في تفاصيل وقد تكتفي فقط بالعموميات أو يكون التركيز فقط على المنتج النهائي وليس على سلامة وسهولة التعامل مع تلك العبوة أو كيفية التخلص منها .



د. عبد القادر محمد عبد القادر



النظام العالمي للمواصفات
والقواعد في كل
الدول

معاً لحماية المستهلك

تقع على الموصفات مهام كثيرة لتلبية حاجة المستهلك وخلق شراكة أصلية بين الموصفات والقوانين تتميز بتوافق وعلاقة فظرية أصلية يمكن الاستفادة منها في حماية وتطوير رغبات المستهلكين كما أنه بالمقابل توفر للمنتج ومقدم الخدمة حلولاً واقعية يحتاجها للاندماج في سوق العالمية . لهذا يتطلب أن تكون الشفافية هم لا يسقط من أي موصفة تسهم في حماية حقوق المستهلك .

إن تداخل الموصفات والقوانين ظل في محبس لم يجد ما يمكن أن يحوله إلى تلاقي يفيد المجتمع ويسهم في علاقة المستهلك مع حركة التجارة العالمية . كما أن هذه العلاقة التي حان لها ان تبلور وتطلق يجب أن تتوجه بكلياتها نحو رغبات المستهلك ومتطلبات التاجر والزارع والصانع ومقدم الخدمة وأن لا يسقط من حساباتها أسلوب الترقى والتطوير . بعض الدول قد أحست بال الحاجة الملحّة لتقريب الموصفات مع القوانين فبدأت في صياغة هيكلية لبعض القوانين لتلامم وتوافق مع الموصفات لخدمة المستهلك، والبيئة وإيجاد ثقة وشفافية بين جموع المستهلكين .

إن الموصفات قامت بمعزل عن القوانين وكذلك الحال بالنسبة للقوانين التي تم تحضيرها بعيداً عن الموصفات فأوجد هذا التباعد غير المقصود أو غير المدرك فراغاً وعدم وضوح عندما ظهرت عولة التجارة وعولة الموصفات . فالامر اليوم أكثر تعقيداً من ذي قبل . لذا يجب علينا إعادة النظر في تلك القوانين التي تصب في حماية المستهلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وتشبيهها بالموصفات القياسية التي تحفظ كفتي المعادلة .

في مجال الإلكترونيات والكهربائيات وما تتطلبه من ضوابط سلامة فإننا نجد أن القوانين الصادرة في هذا الصدد تقوم على عموميات . ولكن عند النظر إلى الموصفات الخاصة بسلامة المعدات الكهربائية والإلكترونية نجد كما مقدراً من التفاصيل الدقيقة التي تساعد في توفير معلومات كافية تعكس الواقع الذي يمكن أن يشكل سندأ عدلياً يتم على ضوئه حكم يؤمن للمستهلك حماية لحقوقه . مثل هذا التوجه يدعم المبدأ الذي تنادي به اليوم وهو أن تكون المحاور الفنية هي التي تحكم الصياغة القانونية وإن الموصفات ما عادت عضواً غريباً على القوانين . هذا الأمر يدفع أن يكون هناك قانون عالي يعتمد على الموصفات في روحه وصياغته .

إن هناك شراكة لا فكاك منها بين القوانين والموصفات أملتها عدد من المؤثرات منها :

- إدراك المستهلك لحقوقه ، وبروز دور الموصفات في إقتصاد الأمم ، ووعي المجتمع بمخاطر التلوث البيئي ، والتطور الذي طرأ على الخارطة التجارية العالمية وتوفير سلع أو خدمات للمستهلك تتعدد في الكيف والكم . هذه الشراكة صارت ضرورية ويجب أن تقوى للأسباب الآتية :

- اختلاف القوانين وتعددتها في المسائل التي تتعلق بالموصفات القياسية

- إن كثيراً من القوانين وجدت طريقها للإنفاذ اعتماداً على ما خصص لتنفيذ ذلك القانون .

- اختلاف مصادر الموصفات إن كانت في الدولة الواحدة أو المنظمات العالمية .

- إنقسام الموصفات بين الإلزامية والإختيارية أوقف القوانين دون إدراجها أو اتخاذها سندأ قانونياً .